

The financial sector in the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030: Evaluation and achievements

Dr. Emad Adnan Matyori

Institute of Islamic Economics | King Abdulaziz University | KSA

Received:

02/07/2024

Revised:

15/07/2024

Accepted:

21/07/2024

Published:

30/01/2025

* Corresponding author:

eeemmm2010@hotmail.com

Citation: Matyori, E. A.

(2025). The financial sector in the Kingdom of Saudi Arabia's Vision 2030: Evaluation and achievements. *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences*, 9(1), 87 – 102 .

<https://doi.org/10.26389/AJSRP.E040724>

[AJSRP.E040724](https://doi.org/10.26389/AJSRP.E040724)

2025 © AISRP • Arab

Institute of Sciences &

Research Publishing

(AISRP), Palestine, all

rights reserved.

• Open Access



This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) [license](https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/)

Abstract: The study aimed to monitor the reality of implementing the financial sector development program in the Kingdom of Saudi Arabia in accordance with Vision 2030 AD. By reviewing the financial sector development program document in accordance with Vision 2030 AD, including the assessment of the financial sector and its expected role in supporting the development of the economy of the Kingdom of Saudi Arabia, specified in six goals, and comparing the target and the achieved or what has been accomplished - so far - through the statistics of the relevant indicators; The study concluded in general that the performance of the financial sector in supporting the economy is positive and exemplary and is moving quickly towards achieving the goals set for it by 2030 AD.

Accordingly, the study recommended reviewing the targets set in the financial sector development programs and constantly updating them according to the actual performance in order to take advantage of the possible opportunities as a result of the sector's accelerated positive performance. Also conducting studies to monitor the performance of other sectors targeted at strengthening the national economy, especially services such as health, education, and others, and comparing their performance with what is planned in Vision 2030; To reveal the level of achievement achieved; To support and rationalize corrective decision-making and enhance strengths; The simultaneous growth of different sectors enhances the concept of development and goes beyond economic growth, which has a limited impact compared to development.

Keywords: The financial sector, Saudi Arabia's vision 2030.

القطاع المالي في ظل رؤية المملكة العربية السعودية 2030م: التقييم والمنجزات

الدكتور / عماد عدنان مطيوري

معهد الاقتصاد الإسلامي | جامعة الملك عبد العزيز | المملكة العربية السعودية

المستخلص: هدفت الدراسة إلى رصد واقع تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030م: من خلال استعراض وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي وفقاً لرؤية 2030م بما تضمنته من تقييم للقطاع المالي والدور المتوقع منه لتدعيم تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية، المحدد في ستة أهداف، والمقارنة بين المستهدف والمحقق أو ما تم إنجازه - حتى الآن - بواسطة إحصاءات المؤشرات ذات الصلة؛ حيث خلصت الدراسة بشكل عام إلى أن أداء القطاع المالي في تدعيم الاقتصاد إيجابي ونموذجي ويسير بسرعة نحو تحقيق الأهداف المحددة له بحلول عام 2030م. وعليه أوصت الدراسة مراجعة المستهدفات المحددة ببرامج تطوير القطاع المالي وتحديثها باستمرار وفقاً للأداء الفعلي للاستفادة من الفرص الممكنة نتيجة الأداء الإيجابي المتسارع للقطاع. أيضاً إجراء دراسات لرصد أداء القطاعات الأخرى المستهدفة بتدعيم الاقتصاد الوطني وخصوصاً الخدمية كالصحة والتعليم وغيرها، ومقارنة أدائها بما هو مخطط له في رؤية 2030م: للكشف عن مستوى الإنجاز المحقق؛ لدعم وترشيد اتخاذ القرارات التصحيحية وتعزيز مواطن القوة؛ كون النمو المتزامن للقطاعات المختلفة يعزز مفهوم التنمية ويتجاوز النمو الاقتصادي محدود الأثر مقارنةً بالتنمية. الكلمات المفتاحية: القطاع المالي، رؤية المملكة العربية السعودية 2030م.

1- المقدمة:

تشير النظرية الاقتصادية إلى أهمية النظام المالي في الأداء الاقتصادي من خلال دوره الحيوي في حشد المدخرات وتوفير السيولة اللازمة للأنشطة الاقتصادية المختلفة وذلك عبر مكوناته الأساسية المتمثلة في: سوق النقد او المعاملات قصيرة ومتوسطة الأجل والذي ينشط فيه القطاع المصرفي كأهم مؤسساته، انطلاقاً من وظائفه الأساسية في مقدمتها الوساطة المالية والاختصاص في خلق الائتمان. وسوق رأس المال أو المعاملات متوسطة وطويلة الأجل وأبرز مؤسساته السوق المالية التي تتولى تسهيل تبادل الأصول المالية بما فيها القروض والودائع والأسهم والسندات والمستحقات والعقود بهدف الوصل بين المدخرين والمستثمرين (مزاودة، 2018، ص: 33-39). يعد وجود نظام مالي متطور من بين أهم الأسباب لتحقيق النمو والتنمية الاقتصادية، وهذا ما تناولته الأدبيات الاقتصادية حيث أبرزت اهتماماً كبيراً حول طبيعة العلاقة التي تربط بين تطور الأنظمة المالية والنمو الاقتصادي، إذ ترجع هذه الأهمية إلى الدور الفعال للنظام المالي في تعبئة الموارد المالية التي يحتاجها الاقتصاد عن طريق وصلها بين الوحدات ذات الفائض المالي إلى وحدات العجز المالي، وبهذا يقوم بتشجيع الوساطة المالية وتحفيز الادخار وتسهيل عملية تبادل السلع والخدمات، كذلك يقوم بتسيير وتوفير المعلومات، وله كذلك آثار مباشرة على القطاعات الحقيقية في الاقتصاد مما يؤدي إلى زيادة معدل الاستثمار وبالتالي ارتفاع معدل النمو الاقتصادي (عبيد، 2017، ص: 20).

تفطنت المملكة العربية السعودية لهذه الأهمية وهذا الدور؛ لذلك أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية بتاريخ 21-7-1438هـ الموافق 24-4-2017م مجموعة برامج تنفيذية لتحقيق رؤية 2030. منها ما يخص القطاع المالي، تحت مسمى برنامج تطوير القطاع المالي المتوقع منه أن يدعم تنمية الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق أهداف البرامج الأخرى للرؤية. وعلى هذا الأساس يتمحور دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع وفعال، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار. من خلال تطوير وتعميق مؤسسات القطاع المالي، وتطوير السوق المالية السعودية، لتكوين سوق مالية متقدمة، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومتانة القطاع المالي (وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2021، ص: 6).

2- إشكالية الدراسة:

الملاحظ من وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي، أن المملكة العربية السعودية تتطلع إلى مساهمة كبيرة للقطاع المالي في الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام 2030م. وبناء عليه؛ فإن هذه الدراسة تستعرض تقويم القطاع المالي والدور المتوقع منه، وترصد الإنجازات المتحققة حتى الآن مقارنة بالأهداف المخطط لها وذلك من خلال الإجابة عن الإشكالية التالية:

ما واقع تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي وفقاً لرؤية 2030م؟

ويتفرع منه السؤال التالي:

- ما تقويم القطاع المالي وما الدور المتوقع منه لتدعيم تنمية اقتصاد المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030م؟

3- أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل رئيسي إلى رصد واقع تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي لرؤية المملكة العربية السعودية 2030م. 4- منهج الدراسة: تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك باستدعاء المخططات والرسوم البيانية لتقديم شرح مرئي لمستوى وتطور مؤشرات القطاع المالي ذات الصلة بمسئدات رؤية 2030م للقطاع المالي كأداة إحصائية تناسب قصر الفترة الزمنية لإطلاق رؤية 2030م والبيانات المتاحة عند إعداد الدراسة (2017-2022م).

5- الدراسات السابقة: استعراض الدراسات السابقة بهدف إلى تعزيز ما سبق التعرض له في تقديم مشكلة هذه الدراسة، من حيث مسح لبعض الدراسات السابقة عن مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي في حالة المملكة العربية السعودية.

1. دراسة شنافة، جبرة، 2022، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990-2020م، هدفت الدراسة إلى اختبار أثر التطور المالي على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1990-2020م؛ وقد توصلت إلى وجود علاقة تكامل مشترك؛ كما بينت النتائج وجود أثر إيجابي ذو دلالة معنوية لمتغير السيولة النقدية نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الأجل الطويل على النمو الاقتصادي وعدم وجود أثر في الأجل القصير، كما خلصت إلى وجود أثر سالب لمتغير القروض الموجهة إلى القطاع الخاص نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي على معدل النمو الاقتصادي في كل من الأجل القصير والطويل، في حين أن العلاقة الإحصائية بين مؤشرات السوق المالية ومعدل النمو

الاقتصادي غير معنوية في الأجلين القصير والطويل، كما أظهرت النتائج أيضا عدم وجود علاقة سببية بين متغيرات التطور المالي ومعدل النمو الاقتصادي.

2. دراسة العجلان ومحمد، 2020، " أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1992-2017 " وقد هدفت للكشف عن أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 1992-2017، وفيها تم استخدام المنهج الوصفي، والأسلوب القياسي باستخدام طريقة الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة، وأهم نتيجة توصلت إليها الدراسة هي أن لقطاع التأمين في المملكة العربية السعودية أثر إيجابي ومعنوي على النمو الاقتصادي في الأجلين القصير والطويل.
 3. دراسة الغفيص، محمد، 2016، تحليل مقارن: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، هدفت إلى دراسة العلاقة بين تطور القطاع المالي والنمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، حيث استخدمت مجموعة من المقاييس الخاصة بتطور القطاع المالي، إلى جانب محددات أخرى للنمو الاقتصادي هي: أسعار النفط والتضخم والاستثمار والانفتاح التجاري والإنفاق الحكومي. وكان من أهم نتائجها وجود أثر إيجابي ذي دلالة إحصائية لتطور القطاع المالي على إجمالي النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي بشقيه الحكومي والخاص.
- وكتعليق عام على الدراسات السابقة المستعرضة، يلاحظ تباين النتائج حول مساهمة القطاع المالي في النمو الاقتصادي؛ مما يدعم إجراء هذه الدراسة للإسهام بالكشف عن أداء القطاع المالي في المملكة العربية السعودية. كما يلاحظ أن الدراسات السابقة استخدمت منهجية واحدة في تناولها للقطاع المالي وهي استخدام الأسلوب القياسي لرصد أداء القطاع المالي ممثلاً في أثره على النمو الاقتصادي؛ وبذلك فهي تركز وتنتهي للدراسات التي تتناول الجانب الموضوعي أي دراسة ما هو كائن، فيما تتميز هذه الدراسة باتباع منهجية تحاول الجمع بين ما هو كائن، وما ينبغي أن يكون عليه الوضع، أو بعبارة أخرى الجمع بين الاقتصاد الموضوعي والمعياري؛ وهو الأمر الذي يعطي تصور أشمل وأوسع في تناول القطاع المالي وتحديد الأدوار المتوقعة منه والمساهمة المرجوة في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية بحلول عام 2030م.

المطلب الأول: وصف وأهداف برنامج تطوير القطاع المالي وفق رؤية 2030م وتقييم الوضع الحالي:

في تاريخ 1438/07/21هـ الموافق 2017/04/24م أطلق مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية مجموعة برامج تنفيذية لتحقيق رؤية المملكة العربية السعودية 2030 م، أحد هذه البرامج كان: برنامج تطوير القطاع المالي، الذي يستهدف دعم تنمية الاقتصاد الوطني ويساهم في تحقيق أهداف البرامج الأخرى. وذلك من خلال دور البرنامج في تطوير قطاع مالي متنوع وفعال ويضم مؤسسات مالية متطورة وأسواق مالية متقدمة تتسم بالكفاءة وجذابة، لدعم تنمية الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل، وتحفيز الادخار والتمويل والاستثمار، بما لا يتعارض مع الأهداف الاستراتيجية للحفاظ على استقرار ومثانة القطاع المالي.

أما أهداف هذا البرنامج فجاءت انطلاقاً من الهدفين الرئيسيين لرؤية 2030م: اقتصاد مزدهر؛ وطن طموح، حيث انبثق عن برنامج تطوير القطاع المالي ثلاثة أهداف رئيسية، هي:

الهدف الأول: تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص.

الهدف الثاني: تطوير سوق مالية متقدمة.

الهدف الثالث: تعزيز وتمكين التخطيط المالي (كالادخار).

والشكل التالي يوضح هيكل الأهداف الثلاثة:

شكل 1 أهداف برنامج تطوير القطاع المالي وفق رؤية 2030م.



المصدر: وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2021م ص: 6.

تقييم النظام المالي (التحديات):

أ. الاعتماد الكبير على التمويل المصرفي:

بمقارنة حجم التمويل المصرفي بنظيره الممنوح من سوق الأسهم وأدوات الدين، بلغ حجم التمويل الممنوح من سوق الأسهم وسوق أدوات الدين 123 مليار ريال خلال عام 2019م، في حين بلغ حجم الائتمان المصرفي بنهاية عام 2019م مبلغ 1553 مليار ريال؛ وهذا الوضع يجسد اختلال حجم التمويل في القطاع المالي لصالح المصارف، أو بعبارة أخرى، التمويل المصرفي هو المحرك الرئيس للقطاع المالي.

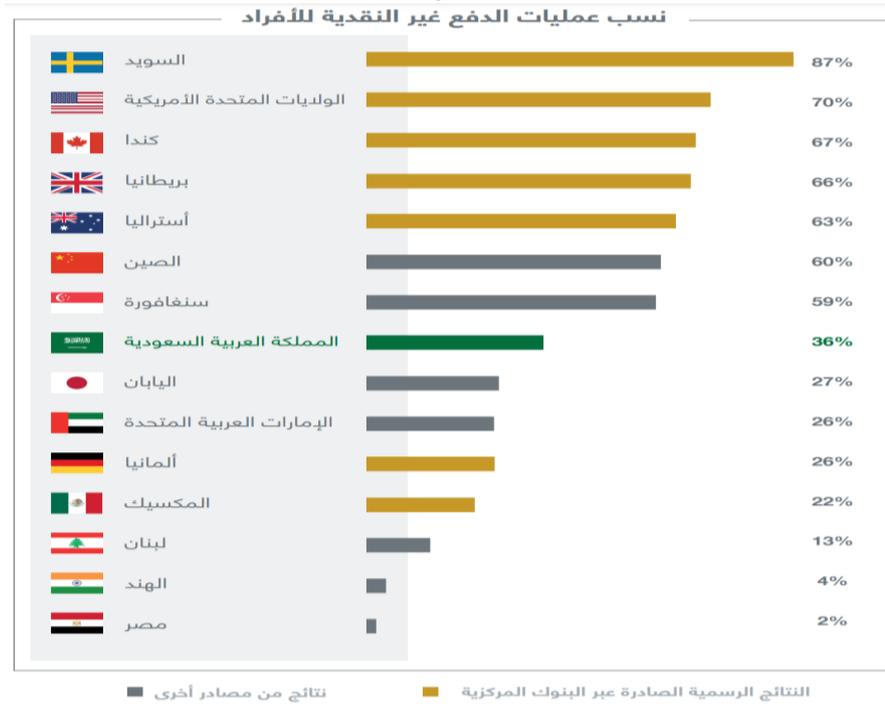
ب. فجوات في الشمول المالي والتمويل الإنتاجي:

من سمات القطاع المالي المتطور القدرة على خدمة مجموعة واسعة من الجهات الفاعلة الاقتصادية. وفي هذا الصدد تشير إحصاءات عام 2018م، أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات مصرفية في المملكة العربية السعودية بلغت 71%، وهي نسبة شمول مالي تقل عن نظيرتها في الأسواق المتقدمة والتي تجاوزت 90%. وبصورة أكثر تحديداً، كانت نسبة الشمول المالي بين النساء البالغات 2.58%، بينما بلغت نسبة الشمول المالي بين الرجال والنساء في المناطق النائية 8.78% لعام 2017م. وفيما يتعلق بالتمويل الإنتاجي، تشير إحصاءات نهاية عام 2019م، إلى أن نسبة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر من إجمالي محفظة التمويل للقطاع البنكي بلغت نحو 5.7% وبالتالي لا يزال القطاع المالي بحاجة لزيادة تحسين تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة ومنتاهية الصغر من خلال القطاع البنكي العامل في المملكة عبر سبل عدة من بينها تطوير شركات المعلومات الائتمانية والتصنيف الائتماني لتحسين قدرات تقييم المخاطر في المملكة.

ج. تطوير البنية التحتية للرقمنة:

تستثمر المملكة العربية السعودية بشكل كبير في مختلف مكونات البنية التحتية التقنية مثل البنية التحتية لأنظمة المدفوعات وترجمت تلك الاستثمارات في تحول القطاع المالي بسرعة نحو مستوى أعلى من الرقمنة. وبلغت الأرقام بلغت حصة المعاملات غير النقدية 36% من إجمالي معاملات الدفع بما فيها النقد في عام 2019م؛ وهي نسبة تضع المملكة العربية السعودية ضمن قائمة الدول الكبرى لعمليات الدفع غير النقدية للأفراد متقدمة على كل من اليابان وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة ولبنان وجمهورية مصر العربية على مستوى منطقة الشرق الأوسط وهذا ما يوضحه والشكل التالي:

شكل 2 نسب عمليات الدفع غير النقدية للأفراد.



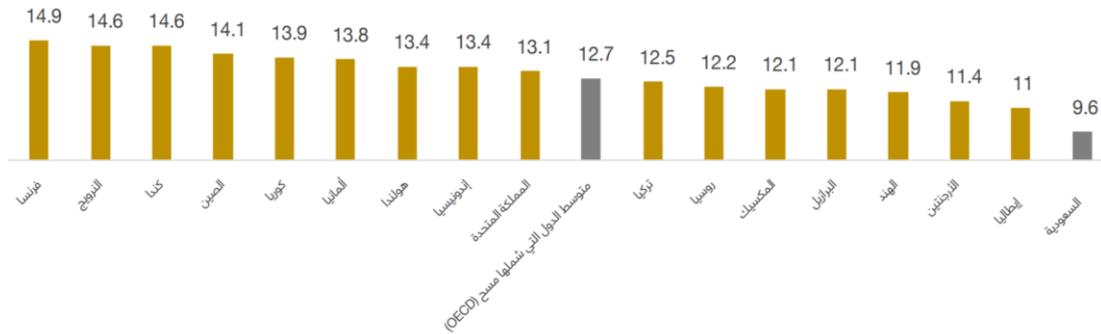
المصدر: وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2021م ص: 19.

د. مستويات الثقافة المالية:

يقصد بها السلوكيات المالية والتخطيط لاتخاذ القرارات المالية وفي الصدد تشير نتائج مستويات الثقافة المالية للبالغين حسب مسح منظمة أجرته منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في عام 2017م، أن مستوى الثقافة المالية لدى الأفراد في المملكة بلغ 6.9 %، وهذا المعدل منخفض جدا مقارنة بالدول المماثلة وبمتوسط دول مجموعة العشرين، والشكل التالي يوضح نتائج المسح:

شكل 3 مستويات الثقافة المالية للبالغين.

مستويات الثقافة المالية للبالغين حسب مسح منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المنشور (2017)



المصدر: وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2021م ص: 21.

كذلك أظهرت عدد من الدراسات أجريت خلال الأعوام التالية (2014، 2016، 2018) نتائج مشابهة وهو ما يعزز الحاجة إلى تحسين ورفع مستويات التثقيف المالي لدى الأفراد في المملكة العربية السعودية، خاصة لدى فئة الشباب الذين تتراوح أعمارهم بين 19 و29 عاما والتي تشكل ما يقارب من 50 % من السكان في المملكة. حيث ظهر وجود عدد من السلوكيات المالية التي ينبغي العمل على تطويرها أو تصحيحها، بما في ذلك انخفاض مستويات التخطيط المالي والتي تؤثر سلبًا في القدرة على اتخاذ قرارات مالية سليمة، وانخفاض مستويات المعرفة المالية لدى النساء مقارنة بنظرائهم من الرجال، واللجوء للدخار عبر القنوات غير الرسمية كخيار مقابل القنوات الرسمية، علاوة على انخفاض الوعي والمعرفة بالمزايا والفوائد والمفاهيم ذات العلاقة بالأمور المالية.

ومن خلال دراسة تحليلية للبرامج والمبادرات ذات الصلة بالثقافة المالية في المملكة العربية السعودية لعام 2019م تهدف لمعرفة طبيعة هذه المبادرات والفئات المستهدفة وما يتم التركيز عليه في المحتوى المقدم وكيفية تقييم نجاح هذه البرامج في التأثير على سلوكيات الأفراد وتغييرها نحو الممارسات المالية السليمة، حيث اشتملت الدراسة على تحليل ودراسة ما يقارب 22 مبادرة، وتبين من خلالها أن معظم هذه المبادرات كانت تنفذ من خلال حملات توعوية لوقت محدد وبغرض إيصال مواضيع ورسائل معينة خاصة الحملات التوعوية التي تستهدف كافة أفراد المجتمع، حيث أن معظم هذه المبادرات يتركز قياس نجاحها بعد انقضاءها على أعداد الحضور وعدد البرامج المقدمة ونحوه ولم تأخذ هذه المبادرات في الحسبان تقييم الأثر التي أحدثته على الأفراد من ناحية التغييرات في سلوكياتهم.

هـ. تحديات القطاع البنكي:

من أبرز التحديات التي تواجه البنوك تطبيق المعايير الصادرة عن المنظمات واللجان الدولية منها على سبيل المثال: معيار IFRS9 "الأدوات المالية". كما تواجه المصارف تحدياً يتمثل في تطوير الأنظمة الداخلية لتسهيل عملية تقديم المنتجات والخدمات للعملاء وهي الالتزام بالأنظمة والتعليمات ذات العلاقة كتعليمات الهيئة الوطنية للأمن السيبراني. علاوة على ذلك ظهور منافسين (شركات المدفوعات) يقومون بتقديم منتجات بنكية مثل: منتجات البطاقات الرقمية؛ وخدمات التحويل، وتقدم هذه الخدمات برسوم أقل من الرسوم البنكية ومميزات أفضل من المميزات الموجودة في المنتجات البنكية.

يحل نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" وفقاً لمعيار التقارير المالية الدولية رقم (9) محل نموذج "الخسارة المحققة" في معيار المحاسبة الدولية رقم (39) ويتطلب المعيار وجود رؤية مستقبلية والأخذ في الحسبان سيناريوهات الاقتصاد الكلي والتغيرات في المؤشرات الاقتصادية ذات العلاقة التي تساعد في الاعتراف المبكر لخسائر الائتمان المتوقعة. وقد بدأت المصارف والبنوك في المملكة العربية السعودية في تطبيق متطلبات المعيار ابتداءً من 2018/1/1م، وتجدر الإشارة إلى أنه منذ إصدار المعيار في عام 2014م، اتخذ البنك المركزي عدة خطوات لضمان سلاسة تطبيق المنهجية الجديدة للمعيار، حيث ساعدت هذه الخطوات على نجاح تطبيق المعيار للقطاع المصرفي السعودي.

والذي يظهر من استعراض التحديات الثلاثة الأخيرة هو أن برنامج تطوير القطاع المالي وفق رؤية المملكة 2030م خرج عن المألوف وعماداً عليه الأدبيات الاقتصادية والتقارير المالية، في تقييم القطاع المالي من خلال المؤشرات الكمية التقليدية نحو نسب الائتمان والودائع ومؤشرات البورصات؛ وذلك بتبني مؤشرات نوعية وحديثة مثل: الرقمنة والثقافة المالية والمعايير العالمية المستحدثة؛ وهو ما يؤدي إلى تقييم أفضل للوضع الحالي ويكسب التخطيط شمولية أكبر ورؤية أوسع وبالتالي آفاق ومستهدفات تنموية طموحة في 2030م. وهو مرصد المطلب الثاني:

المطلب الثاني: التطلعات المستقبلية لبرنامج تطوير القطاع المالي في 2030م

بشكل عام يهدف برنامج تطوير القطاع المالي إلى صناعة قطاع مالي مزدهر يكون بمثابة عامل تمكين رئيس لتحقيق أهداف رؤية 2030م. وبحلول العام 2030م، من المتوقع أن ينمو القطاع بما يكفي لتمويل أهداف رؤية 2030م، ويوفر مجموعة متنوعة من المنتجات والخدمات من خلال الجهات الفاعلة التقليدية والناشئة حديثاً، ويمنح المواطنين فرصة الوصول إلى النظام المالي، ويحقق درجة عالية من الرقمنة، ويحافظ على الاستقرار المالي. أما على المستوى التفصيلي فتطبيق برنامج تطوير القطاع المالي بالتزامن أو جنباً إلى جنب مع المبادرات والبرامج الأخرى المخططة وفقاً لرؤية المملكة 2030م من المتوقع أن يحقق المستهدفات التالية:

- 1- من حيث الحجم، يتوقع أن ينمو القطاع المصرفي لتحقيق إجمالي أصول مصرفية تبلغ 4,553 مليار ريال سعودي في عام 2030م من 2,631 مليار ريال سعودي المسجلة في عام 2019م.
- 2- من المتوقع أن يمر القطاع المالي بتغيير تحويلي من حيث التنوع، فمن جهة، سترتفع القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي إلى 88% في سنة 2030م من نسبة 66.5% محققة في سنة 2019م (باستثناء اكتتاب شركة أرامكو). ومن جهة أخرى، سيفتح القطاع أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة (شركات التكنولوجيا المالية) لدفع الابتكار والمنافسة وبلوغ 60 شركة بحلول العام 2030م.
- 3- يهدف البرنامج إلى زيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين، كذلك يهدف إلى إحداث تحول نحو تمويل الأصول الإنتاجية التمويلية، مثل إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبناء عليه سترتفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك إلى 20% في عام 2030م مقارنة بمستواها البالغ 5.7% في عام 2019م.

- 4- يتصور البرنامج بنية تحتية رقمية تؤدي إلى مجتمع أقل استخداماً للنقود. وبناء عليه؛ من المتوقع ان ترتفع العمليات غير النقدية إلى 80 % بحلول عام 2030 من نسبة 36 % المحققة في 2019م وبالتالي، سيوفر القطاع تجربة متميزة للعملاء ويحقق كفاءة تشغيلية أكبر.
- 5- يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية التي تواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتسهم في دعمها والمحافظة على استقرارها حيث أن هناك رابطاً مباشراً وتأثيراً متبادلاً بين تطور التأمين وتطور الاقتصاد بشكل عام. وتعتبر مساهمة قطاع التأمين في الاقتصادات الناشئة فعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الأقساط المكتتبه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 4.3 % بحلول عام 2030م من نسبة 1.9% المسجلة في عام 2019م.
- 6- يهدف البرنامج إلى الحفاظ على الاستقرار المالي. ويُتوقع أن يضمن ذلك استدامة للقطاع بشكل عام على المدى الطويل واستمرار تمكنه للقطاع المالي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد صمم البرنامج ليتوافق مع المعايير الدولية للاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

المطلب الثالث: المنجزات (الأداء الفعلي) مقابل مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي في 2030م

المستهدف الأول/ نمو القطاع المصرفي لتحقيق إجمالي أصول مصرفية تبلغ 4,553 مليار ريال سعودي في عام 2030م من 2,631 مليار ريال المسجلة في 2019م.

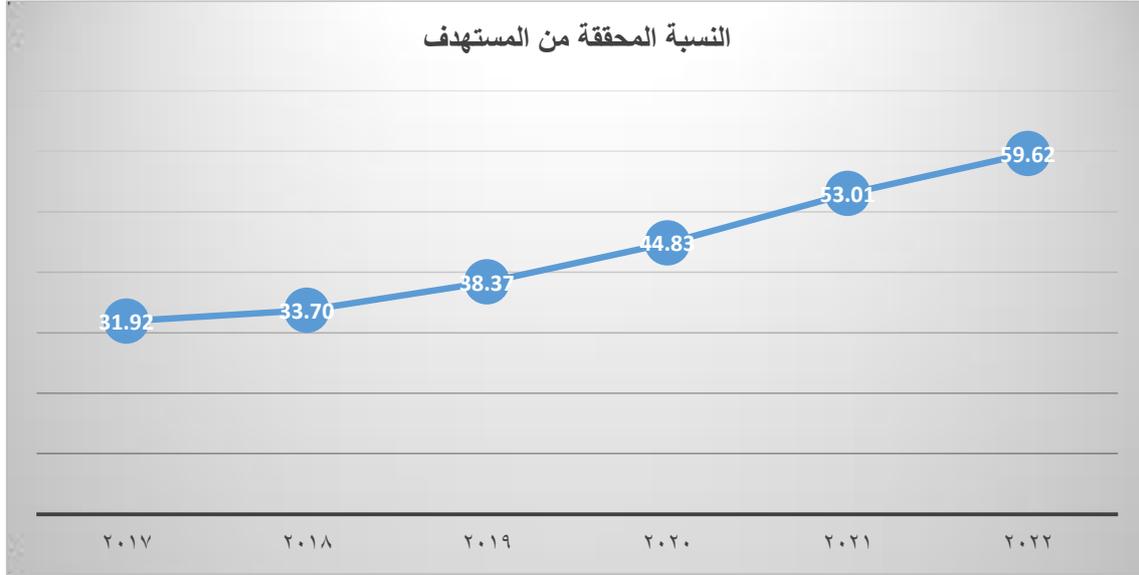
حول هذا الهدف، تشير الإحصاءات المتاحة لمؤشر إجمالي الأصول المصرفية في المملكة العربية السعودية الموضحة في الشكل التالي للفترة 2017-2022م، إلى الزيادة المستمرة لإجمالي الأصول المصرفية خلال الفترة المدروسة بداية من 1.45 تريليون في 2017م، واستمرار الزيادة على مدار السنوات اللاحقة حتى بلغت 2.7 تريليون في 2022م. وبمقارنة إجمالي الأصول المصرفية في 2022م بما هو مستهدف في 2030م يظهر تحقيق إجمالي الأصول المصرفية حالياً نسبة 59.6% من المستهدف؛ وهي نسبة جيدة إذا ما قورنت بالفترة الزمنية المتبقية لتحقيق إجمالي أصول مصرفية تبلغ 4,553 مليار في 2030م وعليه يمكن القول أن أداء نمو القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية يتجه نحو الهدف بوتيرة منتظمة.

شكل 4 إجمالي أصول المصارف السعودية للفترة 2017-2022م.



المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي السعودي.

شكل 5 النسبة المحققة من الأهداف المحددة بوثيقة برنامج القطاع المالي للفترة 2017-2022م.



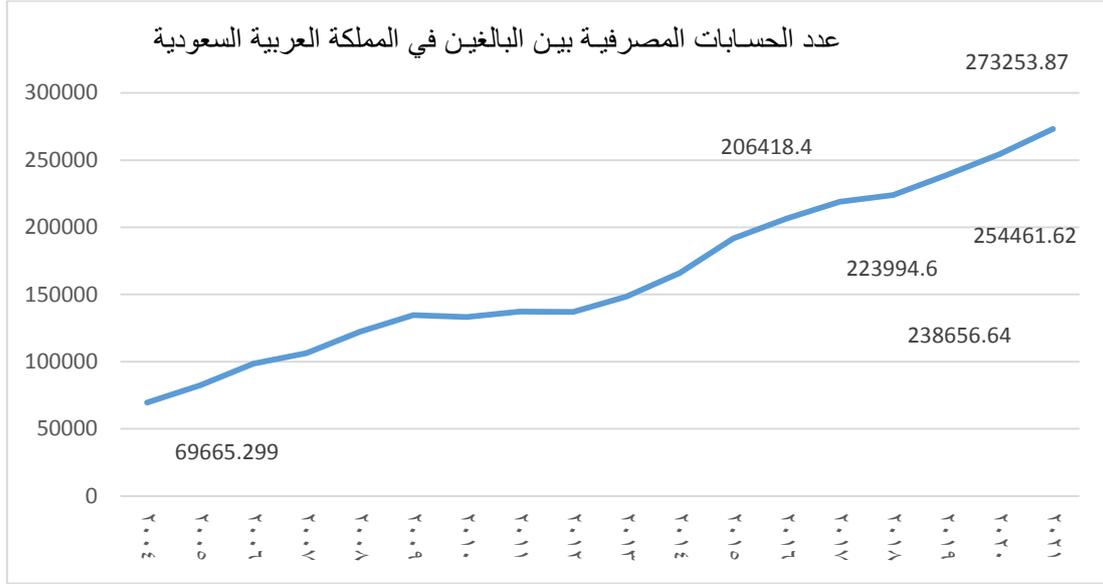
المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات البنك المركزي السعودي.

المستهدف الثاني/ من المتوقع أن يمر القطاع المالي بتغيير تحويلي من حيث التنوع. فمن جهة، سترتفع القيمة السوقية لسوق الأسهم كنسبة مئوية من الناتج المحلي إلى 88% في سنة 2030م من نسبة 66.5% محققة في سنة 2019م (باستثناء اكتتاب شركة أرامكو). ومن جهة أخرى، سيفتح القطاع أبوابه أمام الجهات الفاعلة الناشئة (شركات التكنولوجيا المالية) لدفع الابتكار والمنافسة وبلوغ 60 شركة بحلول العام 2030م.

استطاعت السوق المالية ان تحقق بنهاية عام 2022 م نسب انجاز أعلى المستهدفات الخطة الاستراتيجية لهيئة السوق المالية للعام نفسه في عدد من المؤشرات حيث وصل عدد الادراجات السوق المالية في عام 2022 م الى 49 ادراجا فيما كان المستهدف 24 ادراجا وبنسبه انجاز 204%. أيضا ارتفعت القيمة السوقية لسوق الاسهم كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي الى 91% وبنسبه انجاز 118% قياسا بالنسبة المستهدفة والتي بلغت 77% فيما استهدفت الخطة الاستراتيجية وصول حجم سوق ادوات الدين كنسبه من الناتج المحلي الاجمالي الى 18.7% في حين انما تحقق بلاغه 32% وبنسبة انجاز وصلت الى واحد 171% وهذه الارقام وغيرها من المميزات اسهمت في جعل السوق نموذجا يحتذى به بين الاسواق المختلفة. وبمقارنة المنجزات المتحققة مع المستهدف يلاحظ تخطي الأداء الحالي للمستهدف وهذا يعكس من جانب الفعالية والعمل المثمر ومن جانب اخر التخطيط الواقعي (هيئة السوق المالية، الموقع الالكتروني).
واما بخصوص استهداف (شركات التكنولوجيا المالية) لدفع الابتكار والمنافسة فسيتم استعراض الإنجازات المحققة ضمن الهدف الخامس.

المستهدف الثالث/ يهدف البرنامج إلى زيادة نسبة تملك الحسابات المصرفية بين البالغين، كذلك يهدف إلى إحداث تحول نحو تمويل الأصول الإنتاجية التمويلية، مثل إقراض المنشآت الصغيرة والمتوسطة. وبناء عليه سترتفع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك إلى 20% في عام 2030م مقارنة بمستواها البالغ 5.7% في عام 2019م.
عدد الحسابات المصرفية بين البالغين في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2004-2021م يوضحها الشكل التالي وفيه يظهر الزيادة الكبيرة والمستمرة في عدد الحسابات المصرفية بين البالغين بداية من 2004 والتي بلغ عدد الحسابات المصرفية فيها 69665.29 حساب وحتى عام 2021م الذي بلغ فيه عدد الحسابات 273253.8 حساب؛ وهو ما يعني تضاعف عدد الحسابات المصرفية بين البالغين لأكثر من مرة خلال الفترة، ويؤشر أيضا إلى زيادة الإقبال على التعامل المصرفي من جانب الأفراد؛ وأما من جانب المصارف فيعكس قدرتها في كسب ثقة الأفراد للإقبال على التعامل معها بفتح الحسابات سواء الجارية أو الادخارية أو الاستثمارية.

شكل 6 إجمالي عدد الحسابات المصرفية في المملكة العربية السعودية للفترة 2004-2021م.



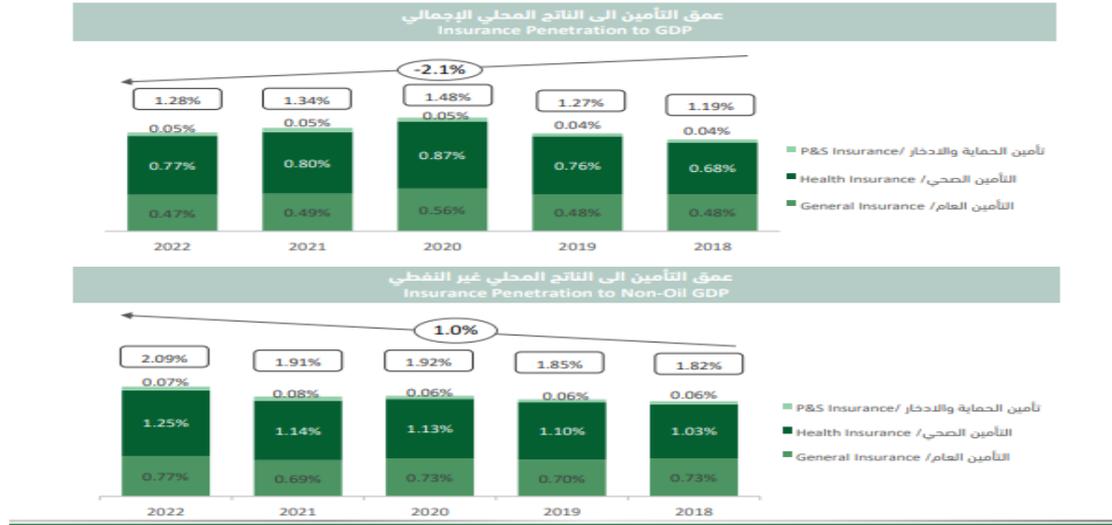
المصدر: اعداد الباحث بناء على بيانات البنك الدولي.

أما عن استهداف ارتفاع حصة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة من البنوك إلى 20 % في عام 2030م مقارنة بمستواها البالغ 5.7 % في عام 2019م.

ففي هذا الصدد تأسست السعودية للاستثمار الجريء لتحفيز واستدامة تمويل الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من مرحلة ما قبل التأسيس إلى ما قبل الطرح الأولي للاكتتاب العام عن طريق استثمار 3.8 مليار ريال سعودي من خلال الاستثمار في الصناديق والاستثمار بالمشاركة في الشركات الناشئة، ومنذ تأسيس الشركة في عام 2018م تم دعم 30 صندوق وخمس مجموعات مستثمرين والتي استثمرت في أكثر من 400 شركة ناشئة ومنشأة صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات. وحسب تقرير الاستثمار الجريء في المملكة الصادر عن منصة "ماجنيث"، شهد النصف الأول من عام 2022م تنفيذ استثمارات بقيمة قياسية بلغت 2 مليار و190 مليون ريال في شركات ناشئة سعودية محققا نمواً بنسبة بلغت 244%، مقارنة بالنصف الأول من عام 2021م ومتجاوز إجمالي الأموال المستثمرة في الشركات الناشئة السعودية في كامل عام 2021م. وقد كان دور منشآت محورياً في تطوير منظومة تمويل الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في المملكة وذلك عن طريق إنشاء الشركة السعودية للاستثمار الجريء، وتأسيس جمعية رأس المال الجريء والملكية الخاصة، وتأسيس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة، للمساهمة في سد الفجوات التمويلية الإقراضية والرأسمالية للشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وإطلاق مبادرة الإقراض غير المباشر، ورفع رأس مال برنامج "كفالة" تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى إطلاق بوابة التمويل لربط الجهات التمويلية مع الشركات الناشئة والمنشآت الصغيرة والمتوسطة. أما أبرز إنجازات التمويل:

- وصل تمويل رأس المال الاستثماري إلى أكثر من 2 مليار ريال سعودي في عام 2021م وهو ما يمثل معدل نمو سنوي قدره 106% مرتفعاً من 239 مليون ريال سعودي في عام 2018م .
 - في النصف الأول من عام 2022م جمعت صفقات المرحلة المبكرة النصيب الأكبر من الصفقات في المملكة بنسبة 82%، مقارنة بنظيراتها في الإمارات 57% ومصر 68%.
 - انبثقت اتفاقيات الاستثمار في قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بحوالي 51 مليار ريال من المؤتمر العالمي لريادة الأعمال الأخير لسنة 2022م (مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، ص ص 2، 16).
- المستهدف الرابع/ يعد قطاع التأمين من أهم قطاعات الخدمات المالية التي تواكب مجمل الأنشطة الاقتصادية الأخرى وتسهم في دعمها والمحافظة على استقرارها حيث أن هناك رابطاً مباشراً وتأثيراً متبادلاً بين تطور التأمين وتطور الاقتصاد بشكل عام. وتعتبر مساهمة قطاع التأمين في الاقتصادات الناشئة فعالة في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، ومن المتوقع أن يصل إجمالي الأقساط المكتتبه كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي إلى 4.3 % بحلول عام 2030م من نسبة 1.9% المسجلة في عام 2019م.

شكل 7 عمق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية للفترة 2018-2022م.

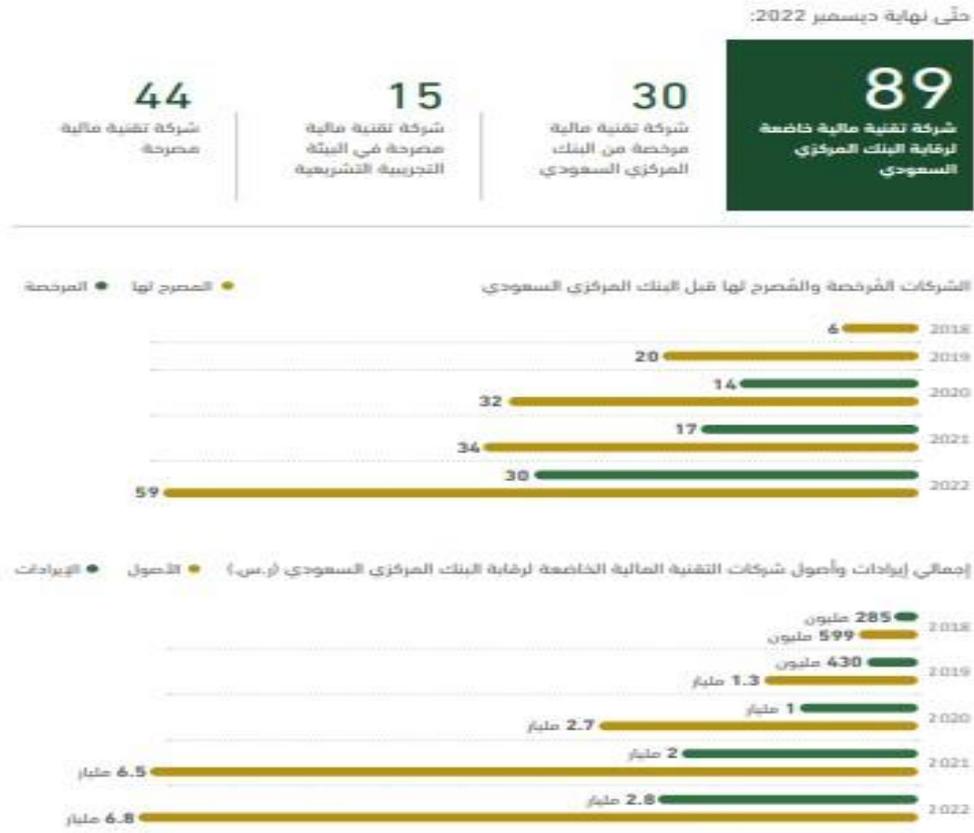


المصدر: تقرير التأمين 2022م البنك المركزي السعودي، ص:8-10

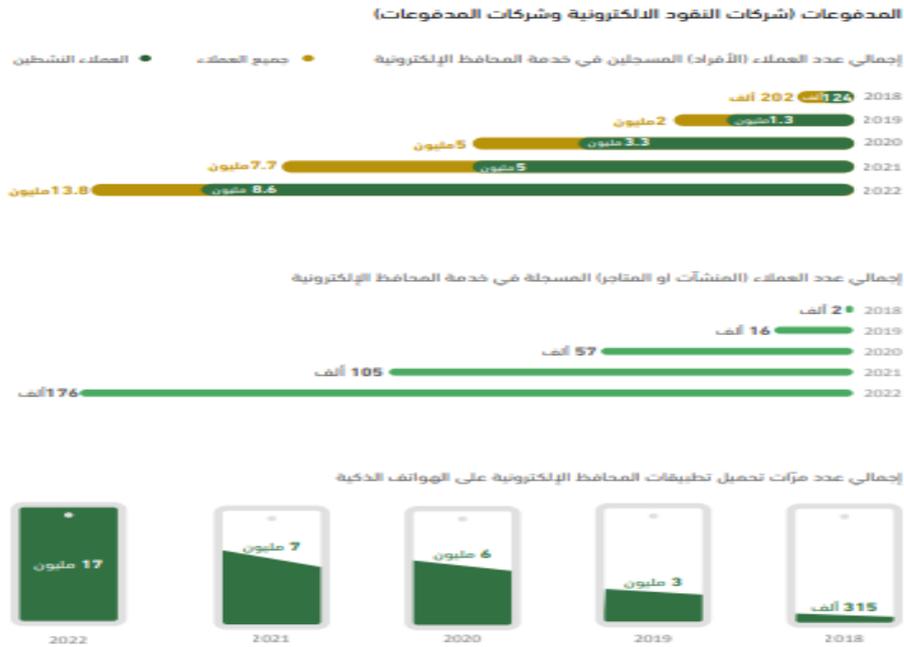
من الشكل السابق يظهر أنه بنهاية عام 2022م بلغ عمق التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي 2.09% وهو ما يعني تحقيق 48.6% من الهدف المحدد في 2030م المقدّر بـ 4.3%. وإذا استمر هذا المعدل في الارتفاع بنفس الوتيرة مدفوعاً بطرح منتجات تأمينية جديدة كوثائق تأمين الحماية والادخار تنامي الطلب عليها، والتأمين الإلزامي السنوي على الأخطاء الطبية لغير الأطباء (الممارسين الصحيين). فإنه من المتوقع تحقيق الهدف المحدد قبل حلول عام 2030م.

المستهدف الخامس/ يتصور البرنامج بنية تحتية رقمية تؤدي إلى مجتمع أقل استخداماً للنقود. وبناء عليه؛ من المتوقع أن ترتفع العمليات غير النقدية إلى 80% بحلول عام 2030 من نسبة 36% المحققة في عام 2019م وبالتالي، سيوفر القطاع تجربة متميزة للعملاء ويحقق كفاءة تشغيلية أكبر. وضمن الجهود الرامية لتحقيق هذا الهدف، عمل البنك المركزي السعودي على دراسة ومتابعة أبرز الابتكارات في التقنية المالية عالمياً في قطاعات المدفوعات، والتمويل، والتأمين، وبناء أطر نظامية ورقابية مختلفة لتبني واستنساخ تلك التقنيات وتمكينها وتطويرها. ومن ثم أطلق البنك المركزي السعودي مبادرة "فنتك السعودية" في البداية ضمن مجموعة مبادرات الركيزة الأولى للبرنامج. ونظراً إلى الأهمية التي اكتسبتها التقنية المالية في تطوير الخدمات المالية، تحولت المبادرة لتصبح الركيزة الرابعة لبرنامج تطوير القطاع المالي. ومن أبرز المنجزات التي تحققت عن تلك المبادرات (التقرير السنوي للتقنية المالية 2022م؛ البنك المركزي السعودي، ص ص 15-23):

شكل 8 بعض احصاءات شركات التقنية المالية بنهاية عام 2022م.



المصدر: التقرير السنوي للتقنية المالية 2022م؛ البنك المركزي السعودي، ص 15.
شكل 9 التطور السنوي لعملاء قطاع التقنية المالية خلال الفترة 2018- 2022م.



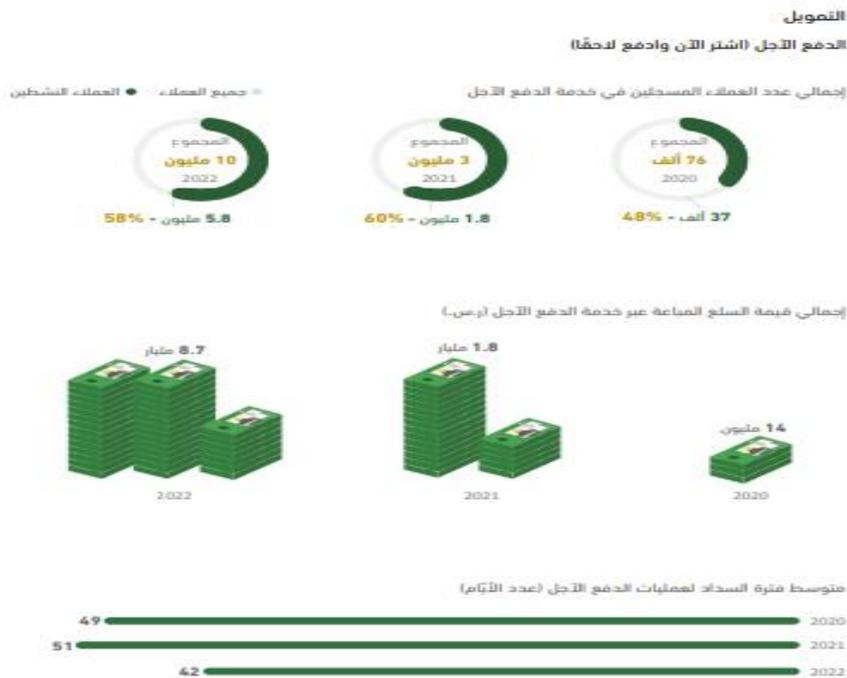
المصدر: التقرير السنوي للتقنية المالية 2022م؛ البنك المركزي السعودي، ص 18.

شكل 10 التطور السنوي لعمليات العملاء بقطاع التقنية المالية خلال الفترة 2018-2022م.



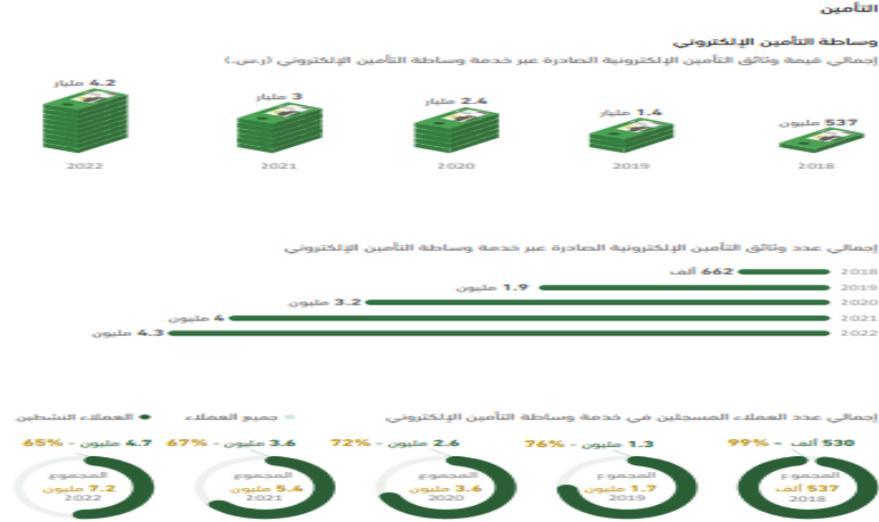
المصدر: التقرير السنوي للتقنية المالية 2022م: البنك المركزي السعودي، ص 19.

شكل 11 التطور السنوي لعمليات تمويل العملاء بقطاع التقنية المالية خلال الفترة 2020-2022م.



المصدر: التقرير السنوي للتقنية المالية 2022م: البنك المركزي السعودي، ص 20.

شكل 12 التطور السنوي لنشاط قطاع التقنية المالية في تقديم خدمات التأمين خلال الفترة 2018- 2022م.



المصدر: التقرير السنوي للتقنية المالية 2022م؛ البنك المركزي السعودي، ص 23.

وقد نتج عن تنفيذ تلك المبادرات ارتفاع في استخدام العمليات غير النقدية حيث بلغ مؤشر الدفع الإلكتروني: Electronic payments used to make payments (% age 15+) لعام 2021م نسبة 72.10% بنمو يقترب من النسبة المستهدفة في 2030م البالغة 80% بفارق 7% فقط مع بقاء 9 سنوات وهو انجاز يؤكد كفاءة وفعالية التنفيذ والتطور الكبير في استخدام العمليات غير النقدية تقوده قطاع شركات التقنية المالية ويؤشر إلى إمكانية تجاوز نسبة العمليات غير النقدية المستهدفة في 2030م.

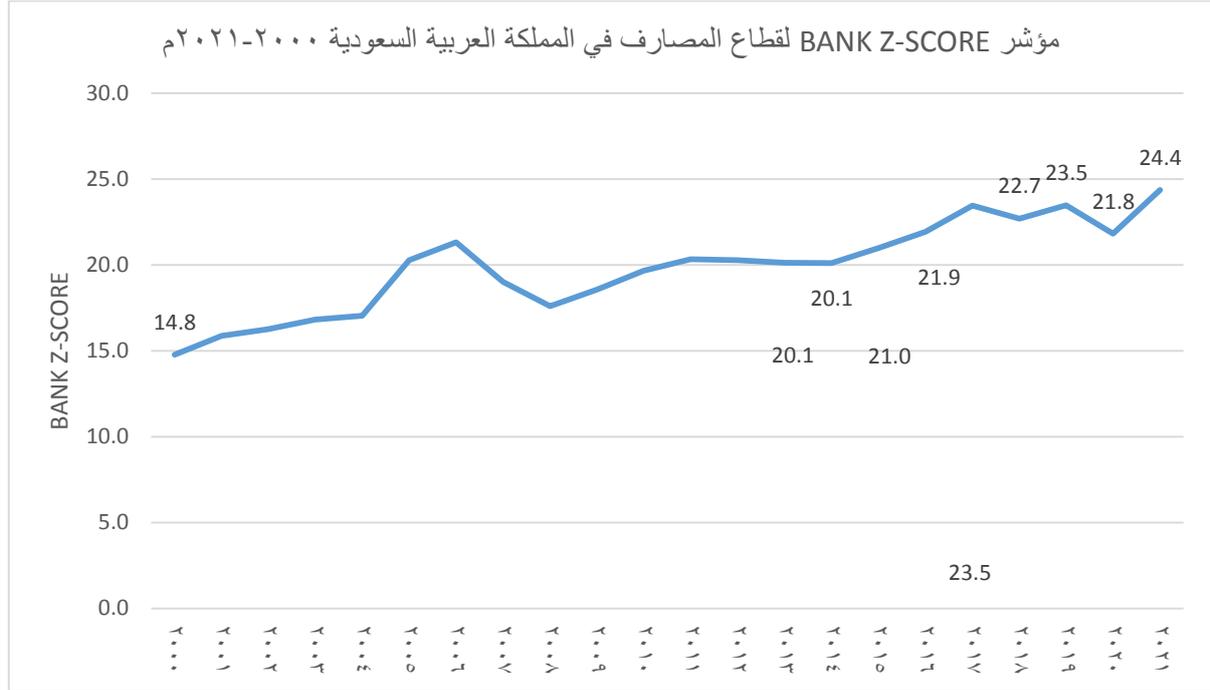
المستهدف السادس/ يهدف البرنامج إلى الحفاظ على الاستقرار المالي. ويُتوقع أن يضمن ذلك استدامة للقطاع بشكل عام على المدى الطويل واستمرار تمكينه للقطاع المالي. ولتحقيق هذا الهدف، فقد صمم البرنامج ليتوافق مع المعايير الدولية للاستقرار المالي، بما في ذلك متطلبات بنك التسويات الدولية والمنظمة الدولية لهيئات الأوراق المالية.

ومن المؤشرات الشائع استخدامها لقياس الاستقرار المالي للقطاع المصرفي مؤشر BANK Z-SCORE، وهو من أحدث المنهجيات لذلك. وهو يعكس عدد وحدات الانحراف المعياري التي بموجها سينخفض رأس المال والربحية، قبل أن يستنفد رأس المال المصرفي. ويزداد المؤشر مع زيادة مستويات الربحية ورأس المال. والعكس ينخفض في حال عدم استقرار العوائد، وبعبارة أخرى كلما زاد معدل Z-SCORE كلما دل ذلك على السلامة المالية واحتمالية منخفضة للإعسار. والعكس في حال انخفاض المعدل (نقيش، وبوجعادة، 2021، ص55).

إحصاءات مؤشر BANK Z-SCORE الصادرة عن البنك الدولي لقطاع المصارف في المملكة العربية السعودية للفترة 2000-

2021م يوضحها الشكل التالي:

شكل 13 مؤشر BANK Z-SCORE لقطاع المصارف في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2021م.

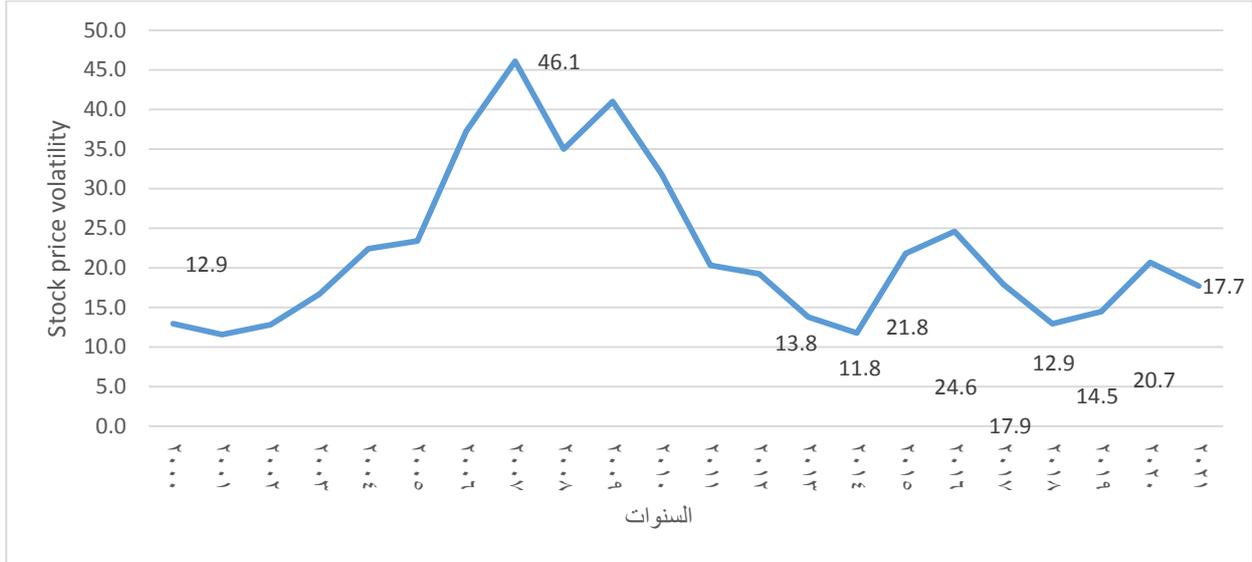


المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

من الشكل السابق، يمكن ملاحظة تزايد معدل مؤشر Z-SCORE عند مقارنة بداية الفترة بنهايتها، حيث بلغ المعدل 14.8 في العام 2000م، وازداد حتى وصل إلى معدل 24.4 في 2021م وهذا الأداء وفقاً لتوصيف ودلالة هذا المؤشر؛ يعكس استقرار وسلامة قطاع المصارف واحتمالية منخفضة للإعسار في المملكة العربية السعودية. وبمنظرة فاحصة يمكن الكشف عن أداء مبادرات رؤية 2030 الخاصة بالقطاع المصرفي، فباعتبار سنة 2017م والتي اطلقتها فيها رؤية المملكة الحد الفاصل لاستقرار المصارف لما قبل الرؤية وما بعدها؛ وحيث المتاح بعد انطلاق الرؤية حتى الآن بيانات لأربع سنوات فتتم المقارنة لأربع سنوات أيضاً قبل انطلاق الرؤية أي سنوات 2013 و2014 و2015 و2016؛ وعلى هذا الأساس، يلاحظ من الشكل السابق بوجه عام أن الاستقرار المالي للمصارف في المملكة العربية السعودية بعد انطلاق الرؤية أكبر منه قبل الرؤية؛ حيث ارتفع من 22.9 في 2018م إلى 24.4 في 2021م. مقابل ارتفاع من 20.1 في عام 2013م إلى 21.9 في عام 2016م. أيضاً يلاحظ أنه بالرغم من تراجع معدل الاستقرار المالي سنة الجائحة إلا أن ذلك التراجع سرعان ما تلاشى وعاود معدل الاستقرار المالي للقطاع المصرفي إلى الارتفاع مما يعكس متانة القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية.

أما عن استقرار السوق المالية فيستخدم مؤشر التقلبات في أسعار الأسهم كمؤشر لاستقرار السوق المالية ودلالته تشير إلى أنه كلما انخفض متوسط التقلب في الأسعار كلما دل ذلك على الاستقرار في السوق المالي والعكس في حالة ارتفاع المتوسط وهذا ما يوضحه الشكل التالي حيث النكسة الكبيرة لسوق الأسهم السعودي في عام 2006م. وعند مقارنة الأربع سنوات التي تسبق انطلاق الرؤية وتحديداً من سنة 2013م بالسنوات اللاحقة لانطلاق الرؤية يلاحظ أن معدل النمو في التقلبات للأربع سنوات السابقة لانطلاق الرؤية بلغ 78% بينما بلغ المعدل للسنوات اللاحقة 37% وهو ما يعكس الاعتدال في متوسط التقلب في الأسعار لصالح السنوات اللاحقة مقابل تذبذب للسنوات السابقة لانطلاق الرؤية. كما يلاحظ أنه في سنة 2021م انخفض متوسط التقلبات في أسعار الأسهم إلى 17.7% وهو متوسط أقل من متوسط الحد الفاصل المقدر بـ 17.9% في 2017م.

شكل 14 مؤشر Stock price volatility للسوق المالية في المملكة العربية السعودية خلال الفترة 2000-2021م.



المصدر: قاعدة بيانات البنك الدولي.

الخلاصة:

برصد واقع تنفيذ برنامج تطوير القطاع المالي في المملكة العربية السعودية وفقاً لرؤية 2030م؛ للأهداف الستة، ظهر بشكل عام أن أداء القطاع المالي في تدعيم الاقتصاد إيجابي ونموذجي ويسير بسرعة نحو تحقيق الأهداف المحددة بحلول عام 2030م. وأن الأداء المتحقق أو المنجز- حتى الآن- يقترب من المخطط له مع بقاء سبع سنوات على التاريخ المحدد للإنجاز وهو عام 2030م؛ وعطفاً على هذا التقدم المحرز والفعلي؛ تتوقع هذه الدراسة أن يتخطى الأداء الفعلي، الأهداف المحددة بالوثيقة (المستهدفات) خلال المدة الزمنية المتبقية للإنجاز؛ بما يؤهل القطاع المالي في المملكة العربية السعودية في عام 2030م ليكون أحد محددات النمو الاقتصادي ويساهم فيه بدرجة كبيرة تصل إلى مرتبة المحرك، شأنه شأن المحددات المحركة للنمو الاقتصادي في نظريات النمو الحديثة (داخل المنشأ).

وعليه توصي الدراسة بما يلي:

- مراجعة المستهدفات المحددة ببرامج تطوير القطاع المالي وتحديثها باستمرار وفقاً للأداء الفعلي للاستفادة من الفرص الممكنة نتيجة الأداء الإيجابي المتسارع للقطاع.
- إجراء دراسات لرصد أداء القطاعات الأخرى المستهدفة بتدعيم الاقتصاد الوطني وخصوصاً الخدمية كالصحة والتعليم وغيرها، ومقارنة أدائها بما هو مخطط له في رؤية 2030م؛ للكشف عن مستوى الإنجاز المحقق؛ لدعم وترشيد اتخاذ القرارات التصحيحية وتعزيز مواطن القوة؛ كون النمو المتزامن للقطاعات المختلفة يعزز مفهوم التنمية ويتجاوز النمو الاقتصادي محدود الأثر مقارنةً بالتنمية.
- إجراء دراسات مقارنة بين القطاعات الخدمية غير الربحية كالصحة والتعليم وغيرها، والقطاعات الربحية كالقطاع المالي؛ للكشف عن مستوى الإنجاز المحقق؛ ومن ثم تعزيز أو دحض فكرة مرونة وقابلية القطاعات الربحية للتطور وتحسين الأداء والنمو وسرعة الاستجابة للسياسات الاقتصادية أكثر من القطاعات الخدمية الغير ربحية.

المراجع:

- تقرير التأمين 2022م البنك المركزي السعودي.
- التقرير السنوي للتقنية المالية 2022م؛ البنك المركزي السعودي.
- شنافة، ج، (2022)، أثر التطور المالي في النمو الاقتصادي دراسة قياسية المملكة العربية السعودية باستخدام نموذج ARDL للفترة 1990-2020م، دراسة منشورة.
- عبيد، (2017)، تأثير التطور في النظام المالي الفلسطيني على النمو الاقتصادي في فلسطين (2008-2015)، دائرة الأبحاث والسياسة النقدية، سلطة النقد الفلسطينية، آدار.

- العجلان، د، ومحمد، ن، (2020)، أثر التأمين على النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية خلال الفترة (1992-2017)، مجلة البشائر الاقتصادية ، المجلد: السادس، العدد: 1، ص 248.
- الغفيص، م، (2016) ، تحليل مقارن: أثر تطور القطاع المالي على النمو الاقتصادي للقطاع غير النفطي في المملكة العربية السعودية، دراسة منشورة.
- قاعدة بيانات البنك الدولي.
- قاعدة بيانات البنك المركزي السعودي.
- لمزاودة، ر، (2018) ، دراسة نظرية تطبيقية لقياس مستوى تأثير التطور المالي على النمو الاقتصادي: حالة الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس - سطيف-1.
- مرصد المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة.
- موقع هيئة السوق المالية: https://cma.org.sa/MediaCenter/PR/Pages/National_day93.asp، تمت الزيارة في 8-10-2023.
- نقيش، ص، وبوجعادة، إ، (2021)، قياس خطر السيولة في البنوك الإسلامية باستخدام مؤشر Z-score، مجلة الاقتصاد الصناعي، المجلد: 11، العدد: 1.
- وثيقة برنامج تطوير القطاع المالي خطة التنفيذ 2021م.